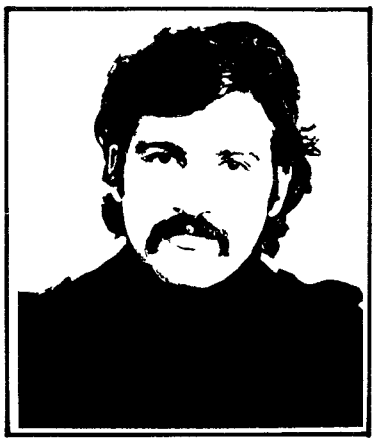

# بيان الهزيمة

## والخروج من غيبوبة التبعية



جمال الدين الخضور

ويطول السُّباتُ ونحن نَترك جماجمنا ملقاةً في هيولى الهزيمة، معترفين ونحن بكامل قوانا العقليّة والجسديّة بأنّنا نعيش، وبكلّ مباهج الهزائم، غيبوبة التبعيّة. . .

هذا هو الواقع، وعلينا أن نعترف به حتّى نستطيع الوصول إلى التشخيص الدقيق.

والتشخيص لا يعني الاعتراف بالواقع فحسب. بل يعني البحث عن أسبابه ومظاهره وصولاً إلى الرؤية الشموليّة لإنجاز مشروع نهضويّ عربي يحدّد معالم الدفاع والتمنيع الأوّلين. وهذا لا يخصّ التصدّي للمشروع الصهيوني المتعدّد الأدوات فحسب، بل يشمل البنية العربيّة الواحدة المقبلة لعموم السّاحة العربيّة، بما يعني ذلك من دخول مقولة العصر وشبكة الزمان من بوّابات الأمم العظيمة التي لايشكّ عاقل واحد بأنّ أمّتنا العربيّة هي إحداها إن لم تكن في مقدّمتها.

ولا أقصد بالهزيمة بُعْدها السياسي والجغرافي فقط، بل أعني الهزيمة بكلّ جوانب البنية الحضاريّة. فنحن مهزومون فعلاً على كلّ المستويات البنائيّة للمعنى الحضاري، وذلك لأنّنا تابعون دائماً لحالةٍ ما، لشيء ما، لشخص ما، لنصٍّ ما. . . . وهو ما دفعنا إلى وضعيّة استلابٍ نموذجيّة: عندما يتأبّط العبدُ التابعُ أوهامَه، ويسوق خطاه إلى قداسة المتبوع التي تمنع عنه الرؤية الأوّليّة، كمقدِّمة لدفعه باتّجاه السّبات المتوّج لتبعيّة استرخائيّة لا تحمل في معانيها غير العدميّة.

مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كنّا نودّع أربعةَ قرون من الاستعمار العثماني (التركي) لنستقبل الأشكال الاستعماريّة الحديثة، بينما كانت الأمم الأخرى تبدأ القرن الثالث من فلسفة الأنوار. فترسّخت في أذهاننا تبعيّةٌ ما، لما كان يُسمّى ومازال بالخلافة العثمانيّة. . . لتنتقل تلك المراسم، ولو بشيءٍ من الدم إلى تبعيّةٍ أوروبيّة سطّرها الاستعمار الغربي مع نشوء السّوق وظهور مفهوم القوميّة حسب مبادئ الرأسماليّة الحديثة. فانتقل مفتاحُ القرار من تابعيّة العملاء للاستعمار التركي إلى تابعيّة العملاء للاستعمار الأوروبي، وهو ما أدّى إلى توضّع الغنى المالي والإقطاعي بيد هؤلاء العملاء (الآغاوات والباشاوات). فانتقلوا عبر المراحل التّاريخيّة

**انتقل مفتاح القرار من عملاء الاستعمار التركي إلى عملاء الاستعمار الأوروبي!**

برؤوس أموالهم من نموذج إقطاعي بدائي ـ خراجي إلى نموذج تجاري، مانيفاكتوري بأحسن أحواله؛ وأُطلقت عليهم عبثاً تسمية البرجوازيّة. والواقع أنّ هذه الشريحة لا تتمتّع ولو بصفة واحدة من صفات البرجوازيّة الأوروبيّة، خصوصاً فيما يتعلّق بمسألة الهويّة والسّوق القوميتين؛ فهي لم تكن أكثر من ذيلٍ تابعٍ وذليل للرأسماليّة الأوروبيّة، ليس بمقدورها إنجاز أيّ مشروع خارج المشروع الإمبريالي العالمي الذي فرض مقولاته عبر توسيع سوقه على حساب الأطراف، وتحت ضغط فائض الإنتاج الرأسمالي/السلعي الذي ارتفعت سويّته مع الانتقال إلى المرحلة الإمبرياليّة. بل حتّى لو افترضنا بأنّ تلك الشّريحة استطاعت خلق برجوازيّة أو رأسماليّة عربيّة وليدة متأخّرة، فإنّ هذه الأخيرة ستكون عاجزة تماماً عن البحث عن سوق قوميّة خاصّة بها، بسبب فقدان قدرتها على التراكم، وبسبب العوامل المرتبطة بأسس نشأتها وتطوّرها بحيث شكّلت الحوامل الموثوقة لتصدير الأزمة من السّاحة المركزيّة إلى البنى الطرفيّة. وهذا بدوره كان سلاحاً ذا حدّين: الأوّل قطع الطريق على نموّ الصراع الطبقي في المراكز عبر تصدير الأزمات وتوسيع السّوق التصريفيّة وسوق الحصول على المواد الأوّليّة؛ والثاني كان ضرب تراكم البنى الطبيعي في الكتلة الاجتماعيّة في الأطراف، وهو ما عنى بدوره تشويه أيّ اصطفاف اجتماعي بشروط موضوعيّة في الأطراف. . . وهذا ما أدّى في النهاية إلى تشكّل الهرم البرجوازي الطفيلي في الأطراف،

وفي السّاحة العربيّة على وجه الخصوص، وهو الذي فرض بدوره بُنى أخلاقيّة/ أناسيّة ثقافيّة/ شوّهت البنية التّاريخيّة الأناسيّة المعرفيّة للكتلة الاجتماعيّة العربيّة(*).

أمّا على الطرف الآخر، فلم يستطع القاعُ الشعبي إنجازَ أيّة مشروعيّة وطنيّة بالحدود الدنيا، ولم يستطع الدخول بأيّة فعاليّة تُذكر في حركيّة الكتلة الاجتماعيّة العربيّة، وذلك بسبب فقدان الأهليّة التّاريخيّة المرتبطة بمسار الأحداث والتوضّعات الإيديولوجيّة والسياسيّة منذ سقوط مبادئ الإسلام الأوّل... وهكذا سيطرت الحاكميّة كتابعيّة مطلقة على كلّ مفاهيم وأدوات المخيال والذّاكرة والسيكيولوجيّة الجمعيّة:

فكان المقدّس سيّد الزمان والمكان، نصّاً أو فرداً أو وهماً؛ واندفعت القدريّةُ لتحلّ محلَّ التحليل والتركيب؛ وحلّت الجبريّة مكان السببيّة، والاستدلالُ في موضع الاستنتاج والاستقراء؛ وتمّ احتواءُ كلِّ ذلك تحت عنوان عريض وهامّ يتمركز في مقولة الزّمن الثابت، وفي أحسن الأحوال الزّمن الدّائري.

وهذا ما دفع الحالات التي حاولت الخروج عن إطار البنية القَبْليّة تلك باتجاه إحدى حالتين: فإمّا التبعيّة للحاكميّة والمقدس والقدر، وبالتالي للواقع القائم والتعامل معه بردود الفعل التي يفرضها هو وبقوانينه تماماً كالأفعال اللاّشرطيّة في حالة الغيبوبة؛ وإمّا التبعيّة المطلقة للآخر، تحت أضواء الانبهار المزيّفة بما أحدثته صدمةُ الانطلاق الغربي، مع إهمال وإهدار كافّة القوانين والمقدّمات القَبْليّة التي أدّت إلى ذلك التطوّر، وخصوصاً التراكم البرجوازي وبُنى التّعامل الفكري والعقلي التي فرضت نظاماً أناسيّاً جديداً ومغايراً من الناحية الثقافيّة، نظاماً أدّى إلى طرح أسئلةٍ جديدة تبدأ بالهويّة القوميّة ولا تنتهي بالمفاهيم الخاصّة بحقوق الإنسان والليبراليّة الاقتصاديّة...

* * *

والحقّ أنّ الكيان الصهيوني هو النّاتج الطبيعي لنموّ الرأسماليّة العبرقاريّة/ الإمبرياليّة. وبالتالي فإنّ المشروع الصهيوني الحامل لهذا الكيان لا يعني إقامة الدولة الصهيونيّة على أرض فلسطين العربيّة واستلاب الجغرافيا والتّاريخ فحسب، بل يعني أيضاً تأسيس البنية التنفيذيّة لمشروع هيمنة المراكز الإمبرياليّة انطلاقاً من عاملين أساسيين:

ـ إنّ المنطقة العربيّة، من حيث الثروة والموقع، هي من أقوى المواقع الطرفيّة في منظومة العولمة بمفهومها الاقتصادي وبُعْدِها السوقي والسلعي.

ـ إنّ الشّعب العربي، بما يحمل من تراكم حضاري عريق يمتدّ لأكثر من خمسة آلاف عام عمقاً في ثنايا التّاريخ، مع أداء حضاري تاريخي متميّز، يشكّل التوضّعَ الأوّلي للبنية الأقوى مستقبلاً في مواجهة منظومة العولمة.

من هنا حدّدت المراكز الإمبرياليّة خطورة المنطقة العربيّة كحالة (طرفيّة) على امتداد منظومة العولمة التالية. وشكل المشروع الصهيوني النتاج السيروري الطبيعي لنموّ الأمبرياليّة وانحطاطها في آن. ويحضرني هنا ما كتبه لي المفكر المناضل العربي هادي العلوي، عندما كان في الصين، وفي رسالة مؤرّخة بـ ٩٣/١١/٣٠: «إنّ العرب يتحمّلون اليوم العبء الأكبر في مواجهة الوحش الدولي الجديد لإنقاذ العالم منه... وعندما يتحرّك العرب، أعني الجماهير

قال هادي العلوي لي: «العرب يتحمّلون اليوم العبْءَ الأكبر في مواجهة الوحش الدولي الجديد، لإنقاذ العالم منه، وحين يتحرّك العرب تتحرّك الشعوبُ الأُخرى!»

العربيّة، سوف تتحرّك الشّعوبُ الأخرى. نحن المفتاح في هذه المحنة الجديدة التي تمرّ بها الكرةُ الأرضيّة، لأنّنا نحن المستهدفون بها أوّلاً». فالكيان الصهيوني وحامله، إذن، ليسا بنية معزولة في جغرافيّة مسروقة علناً، بل يهدفان إلى الاستمرار في إنجاز الخطوات التالية من العولمة الديناصوريّة، بتفتيت الوطن العربي إلى دويلات أكثر سايكس بيكويّةً وأفْزَمَ من الكيانات السياسيّة الهزيلة القائمة الآن. وهذا يعني التصدّي، حتّى بالسّحق البيولوجي، لكلّ محاولات النّهوض في المشروع العربي، وعلى أيّ مستوىً كان والإبقاء على البُنى الهزيلة والهشّة والتابعة. ولهذا، تبدو مواجهة المشروع الصهيوني لا مهمّة وطنيّة بجانبها الإنساني فحسب، بل مهمّة مرتبطة بأسس الصّراع مع الأمبرياليّة (ومركزها الأمريكي الأكثر تعبيراً) بجانبها الطبقي...

* * *

يدفعنا ذلك للانتقال إلى محطّة جوهريّة في تحديد المشروع النهضوي العربي والتأسيس المعرفي له. وهي المتعلّقة بمسألة الهويّة ببعدها الوطني والقومي. وقد سبق لي أن شاركت حول هذه النقطة برأي خاصّ كحوار مع د. سمير أمين حول قراءته للهويّة(*).

وملخّصُهُ أنّ مفهوم الهويّة القوميّة ـ بالنّسبة لنا نحن العرب ـ يختلف عمّا طرحته فلسفةُ الأنوار والثّورةُ الفرنسيّة ونماذجُها مع بدايات القرن التاسع عشر، بما يسمّى نظريّة الإدماج... ويختلف أيضاً عن الرؤية الأمريكيّة للهويّة عبر مبدأ الإلحاق... وعن الرؤية

(*) يرجى العودة إلى دراستنا الموسومة بـ«العولمة والبناء الأنتروبولوجي الثقافي العربي المعاصر» في العدد الرّابع والخامس من مجلة الآداب لعام ١٩٩٤.

(*) المقالة بحوزة الأديب المعروف محمّد دكروب، رئيس تحرير الطّريق، ولا أدري إنْ كانت سترى النّور على صفحاتها.

الجرمانيّة عبر المبدأ الأثني البيولوجي... وعن التجربة السوفياتيّة واليوغسلافيّة عبر الترابطيّة الاقتصاديّة. فالهويّة القوميّة العربيّة منجزة تاريخيّاً: أي أنّها قائمة في التّاريخ، في البناء الأناسي الثقافي العربي عبر وحدة مكوّنات هذا البناء. فالمخيال الاجتماعي واحد لعموم السّاحة العربيّة، والذاكرة الجمعيّة واحدة، واللّغة واحدة، والسيكيولوجيا الجمعيّة واحدة، والتّاريخ الجغرافي واحد، والجغرافيّة التاريخيّة واحدة... وكلّ ذلك يتحصّن في عمق تاريخي يمتدّ لآلاف السّنين. وكلّ ذلك، لم يتوفّر إطلاقاً في المكوّنات التاريخيّة «للهويّة» القوميّة للأمم والشّعوب الأخرى.

وباعتبار الهويّة فعلاً سيروريّاً متطوّراً في بنيته ومساره أبداً، ومكوّناً من ترابط حلزوني جدلي بين المكوّنات القَبْليّة والتوضّع الإحداثي الآني للبنية المعرفيّة الثقافيّة والاجتماعيّة للكتلة، وبين الأحداثيّات البَعْديّة المكوّنة لمسار تلك المكوّنات، فإنّ «القومي» هو المنجز التّاريخي القائم حتّى الآن. أمّا الهويّة الوطنيّة العربيّة فهي فعلٌ قيد الإنجاز؛ فالعرب حتّى الآن لم ينجزوا الدولة الوطنيّة، وهي المهمّة التأسيسيّة الأوّليّة للمشروع الوطني؛ وأمّا الكيانات السياسيّة السايكس بيكويّة فهي بُنى اشتراطيّة سياسيّة لا دولٌ وطنيّة بمفهوم الهويّة... خصوصاً عندما ندرك أنّ الدول القطريّة عاجزة تماماً عن القيام بعمليّة التحديث والتنمية، وأنّ مهمّتها تتوضّع في جوهر مشروع السيطرة الامبرياليّة، فتشكّل في أسوأ الأحوال قناةَ تصدير الأزمة في منظومة العولمة الإمبرياليّة من المركز إلى الأطراف. كما أنّ تلك الكيانات عجزتْ عن حلّ مشكلة التنمية بحدودها الدنيا، حتّى في تلك الأقطار التي ملكتْ زمامَ الأمور فيها، وفي مرحلة معيّنة، صفوفٌ متقدّمةٌ ممّا كان يسمّى «قوى الديمقراطيّة الشعبيّة». ومردّ هذا العجز لا يعود إلى تفشّي الأدواء في العوامل الذاتيّة فحسب، بل إلى فقدان المقدّمات المادّيّة للتنمية والتحديث على مستوى كلّ كيان وانعدام القدرة على التراكم أيضاً...

إذن، وفي هذا الظرف، ظهر الهرمُ الطفيليُّ ذو السّمات الطبقيّة والشرائحيّة المميّزة، وفي كيانات سياسيّة عاجزة عن تحقيق مفهوم الحدّ الأدنى من الدولة الوطنيّة كمقولة مدينيّة. ولم يحاول الفكر العربي مقاربة ذلك، لا من خلال أصواته الممثّلة عبر قوى معبِّرة، ولا من خلال نشاط «الباحثين» كحالات فرديّة. وهو ما أدّى إلى خلط المفاهيم وقلب الركائز: فتحوّلت الدولة الوطنيّة العربيّة المنشودة في المشروع النهضوي إلى قطريّة تجزيئيّة قزمة؛ وأصبحت الأدبيّات مليئةً بتسميات «الوطني السوداني، والوطني الفلسطيني، والدولة الوطنيّة الجيبوتيّة، والدولة الوطنيّة الموريتانيّة...»؛ وارتبط ذلك بمقولات «الحركة الوطنيّة» في كلّ كيان تكريساً لتلك الكيانات السياسيّة الهشّة على أنّها دول وطنيّة مُنجَزة؛ وقُزِّمت الثقافة العربيّة إلى ثقافة تونسيّة، وليبيّة، ولبنانيّة، وقُزِّم الأدب أيضاً إلى أدب جزائري، وأدب بحراني، وأدب كويتي.... ولا أريد هنا أن أنفي وجود بعض الخصوصيّة [في كلّ كيان و«ثقافة»] ولكنّها مرتبطة بعوامل ديموجغرافيّة، لا بعامل وجود الكيان القطري نفسه. فحتّى الاختلافات البسيطة التي كانت سائدة بين مختلف النظم العربيّة قبل اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ لم تستطع أن تترك ولو أثراً بسيطاً على النتاج المعرفي الثقافي في تلك الكيانات؛ فمن منّا يستطيع أن يُحدّد عندما يقرأ أيضاً نصّاً شعريّاً، انتماء ذلك النّصّ القطري، أو حتّى لأيّ إقليم ينتمي؟

وكما قلت سابقاً، لا أقصد بالهويّة القوميّة المنجَزة تاريخيّاً، فهماً سلفيّاً أو ميكانيكيّاً؛ بل أقصد المنجز التّاريخي المؤسِّس للهويّة الوطنيّة كمشروع سيروري. وهذا يعني... التنقيب باتّجاه خلق العالم الذّاتي لعموم السّاحة العربيّة: وهو عامل ذاتي واحد ذو ارتكازات طبقيّة واضحة قادر على إنجاز مهمّة المشروع النهوض عبر علاقات التداخل العضوي والجدلي بين المشروع وأداته.

ولأنّنا لم نستطع الاقتراب بعد من مهمّات إنجاز العامل الذّاتي الواحد لعموم السّاحة العربيّة فنحن مهزومون.

* * *

لكنَّ هذا لا يعني أبداً الهروب إلى الأمام، بل، على العكس يعني التقاط المفتاح الرئيسي في إنجاز المشروع العربي الوطني النهضوي وبسويّاته المتعدّدة ووجوهه المختلفة. فإنجاز مشروع الدولة الوطنيّة العربيّة مرتبط بفكّ الارتباط مع المركزة الإمبرياليّة وهو ما يتعلّق بعاملين: انتقالها إلى مرحلة التفكّك، وصدمة الانزياحات الحادّة التي سيعاني منها الهرم الطفيلي بما يعنيه ذلك من شرخ حادّ في بنيته البرجوازيّة باتّجاه إفقار البنى الوسيطة والبينيّة فيه، ودفعها باتّجاه الاصطفاف التّاريخي نحو كتلة القاع الشعبي. وهذا ما بدأ فعلاً يظهر في عموم السّاحة العربيّة. فالمثقّفون الذين يكثرون الحديث عن الحداثة وما بعدها، وعن ضرورة القفز فوق مكوّنات الدولة، ينسون ذلك القاع المدجّج بالتمائم الذي يعاني من أعلى نسبة بطالة (مقنّعة أو صريحة) في العالم، وهو يركض خلف اللّقمة وقد ضاعت كرامته الشخصيّة والوطنيّة، ويركض خلف الانقسامات والشروخات الحادّة العموديّة (العشائريّة والطّائفيّة والمذهبيّة والعائليّة...).

من سبات الهزيمة انطلقت الجماهيرُ تبحث عن القداسة القائمة فوق زمانها، باحثةً عن شاهد غائب تضع ثقلَ همومها على كتفيه. فوجدت في السلفيّة الدينيّة ملجأ ينقلها من هزيمة الزمان الواقع إلى هزيمة أبديّة تدخل غيبوبتها، فلا تستيقظ إلاّ وقد وضَعتْ قدميْها في الجنّة. فوقعت بالتالي بين حجريْ طاحون: أحدهما حاول أن ينجز مشروعيّة تبعيّته عبر بناء السّلطة الحديديّة المقتنعة بأنّ الأوطان يمكن أن تبقى قائمة حتّى بدون جماهير (لا رعيّة)؛ وثانيهما يدفعها إلى غيبوبة اللاّزمان. والحجران متقاطعان حول مركز واحد، يُحدِّد زاوية الدوران وسرعتها، مدى القرب والبعد في الطوبولوجيّة الطرفيّة لمنظومة العولمة، وتوازي جملة ردود الأفعال، وعمقها، مع المسافة المنجزة من المشروع الصهيوني.

ونحن مهزومون لأنَّ «المثقّف، مهما كانت ادّعاءاتُه الأيديولوجيّة، يعيش في مجتمع فصامي هجين، تقليدي مرشوش بمساحيق الحداثة في عصر انحطاطها، بقدر ما يحيا هو فيه بكلّ اختلالاته، بكلّ تمزّقاته السلوكيّة الفكريّة والنفسيّة، وبجميع قيمه المتضاربة، الأصيلة والمستوردة، المتشرّبة بعمق، بكلّ التباساته وما تغرزه من صراعات داخليّة وازدواجيّة في الخطاب والسّلوك وبكلّ مكبوته التقليدي واستعاراته للموضات الثقافيّة من المشهد الثقافي الغربي» كما يقول العفيف الأخضر في كتاب **قضايا فكريّة** الدوري الموسوم بـ «الأصوليّات الإسلاميّة في عصرنا الرّاهن»، ص ٥٢.

## وضع المثقّفين اليوم فصامي: فهم أمام بنائيّة تغريبيّة من جانب، وتغييبيّة سلفيّة من جانب آخر!

وهذا ما فرض فُصاماً في العقل الجمعي على أرضيّة فعاليات فكر مثبّطة أو ملغاة أو مقلوبة. ومعظم المثقّفين لم يستطع تجاوز ذلك الوضع الفصامي، فكانت البنائيّة الثقافيّة المنتَجَة فصاميّة أيضاً: فهي تغريبيّة من جانب، وتغييبيّة سلفيّة من جانب آخر؛ تدّعي انخراطها في مشروع وطني عروبي وهي تمارس إقليميّة تجزيئيّة؛ تدّعي انفتاح العقل وهي تمارس النقل؛ تتحدّث عن مدنيّة عروبيّة ممكنة تحديثيّة وهي ذات منهج عشائري تجهيلي.

والمثقّف ضائعٌ بين فنادق العواصم الأوروبيّة يحاضر عن الاستشراق وما بعد الحداثة، ويعتبر إطلالته على بقعةٍ ما من هذا الوطن ممارسةً كماليّة سياحيّة للاطّلاع على البنية العربيّة المتخلّفة التي لم تعد توازي تلك الجوائز التي حصل عليها أو هو في طريق الحصول عليها. يستعير المصطلحات ليزيّن لسانه وهو يتحدّث للصحفيين عن شرقٍ لم يعد عربيّاً، حسب رأيه، بل أضحى شرقاً أوسطيّاً.

ونوع آخر من المثقّفين انخرط بخطاب السّلطة وهي تغطّي جسدها بدشداشة الشعارات القوميّة في حين تمارس العشائريّة والقَبَليّة ببدائيّة لم يعهدها التّاريخ العربي. ويحاضر عن الحداثة والتنمية لجماهير مغيَّبة وراء حاكميّة مطلقة تبدأ بالسلطان ولا تنتهي بالشّرطي القابع في جمجمة كلّ مواطن ليحدّد له طريق الجنّة والنّار خارج الزّمان والواقع.

ونوع ثالث من المثقّفين، وهو الذي يحاول أن يحضر في الواقع معرفيّاً، مقتول أو منفيٌّ أو محاصر أو جائع... يعيش همَّه الوطنيَّ وهو يقلّب الزمان علّه يجد رفيقاً يتصدّى معه بالدّمع والدّم لمشروع الإبادة الصهيوني بأشكاله المتعدّدة وأدواته الخفيّة والعلنيّة.

* * *

في هذا الواقع الذي انقلب فيه العقل الجمعي، وتثبّطت فعاليات الفكر، وانخرطت فيه السّاحة العربيّة في منظومة العولمة الإمبرياليّة من خلال كيانات سياسيّة تابعة عجزت وستبقى عاجزة بورجوازيّتُها وبأشكالها المختلفة عن حلّ المسألة الوطنيّة، وتطاحنت فيه القوى المعبِّرة عن هذا الواقع فيما بينها، وغدت إشكاليّة السّؤال الوطني التي كانت على طريق الحلّ منذ عقود حلماً يُحاسب عليه القانون السّائد، ودفع النفط كظاهرة اجتماعيّة عبر صدميّة (١٩٧٤، ١٩٨٠) الواقعَ العربي إلى حالة من الفراغ المجتمعي الذي دفع بدوره حالة الفصام المعيشة إلى مزيد من الامتداد... في هذا الواقع تقدَّم المشروع الصهيوني جغرافيّاً وسياسيّاً معبِّراً عن تقدّم منظومة العولمة الإمبرياليّة نحو مرحلة انحطاطها بسحق المراحل والدوائر القويّة في منظومة الأطراف. وهو ما عنى أنَّ التأزّم في المراكز يُحلُّ دائماً على حساب الأطراف: فالبنية الأساسيّة للأمبرياليّة لا تسمح لبرجوازيّة بحلّ أزماتها إلاَّ على حساب أخرى (بتعبير العفيف الأخضر)، وهذا ما أدّى إلى اندفاع البنية البرجوازيّة الطفيليّة كحالة سياسيّة سلطويّة أو خارجها إلى تدمير كلّ البنى المجتمعيّة الاقتصاديّة والثقافيّة والأخلاقيّة، بدون إيجاد البدائل. فطحَنَ الهرمُ الطفيليّ، وهو الوريث الطبيعي لتراكمها الشرائحي مع بقايا الملكيّة العقاريّة والكومبرادور والسّماسرة، كلَّ أشكال التماسك الوطني العربي دافعاً القاع الجماهيري إلى الاغتراب الشمولي، وجلاء الردّ البربري في بعض الزوايا المتأزّمة بعيداً عن الحلّ الوطني الديمقراطي العروبي الشّامل.

* * *

كيف يمكننا الإقلاع عن كتابة بيان الهزيمة؟

بعد الاعتراف بهزيمتنا علينا أن نطرح السّؤال ـ المأزق التّاريخي في موقعه التشخيصي الدقيق الذي يعني اعتراف كافّة الأطراف الواحد منها بالآخر ونزع فتيل الإلغاء السّائد للطّرف الآخر. وقبل الانطلاق نحو التأسيس للمشروع النهضوي العربي يجب التأكيد على الحفر المعرفي الثقافي الذي يكشف عن إمكانيّات خلاّقة واستثنائيّة في الفكر العربي بعد إعادة فعالياته إلى سويّة نشاطها: فتتفعّل عبر السببيّة والتحليل والتركيب بدلاً من القدريّة والجبريّة... وعبر الاستنتاج والاستقراء بدلاً من الاستدلال... وعبر السيرورة بدلاً من الكينونة... والصيرورة بدلاً من الجوهر، وصولاً إلى الزمن المتحرّك بدلاً من الثابت أو الدائري الجاثم في منظوماتنا. عندها يتمّ تفعيل منظومة العقل، وتعطى للحوادث والنصوص تاريخيّة إنشائها وقوامها وحركتها.. وباعتراف شاملٍ بكلّ إحداثيّات إنتاج النصوص والقيم المادّيّة والرّوحيّة المجتمعيّة مع إعطاء الأبعاد الكاملة لسياقات إنتاجها التاريخيّة.

كلّ ذلك يتفاعل وبجدليّة متصاعدة مع طرح أسئلة المشروع الوطني العربي النهضوي، عبر الدولة الوطنيّة العربيّة الواحدة، وذلك من خلال خلق أداةٍ واحدة وعاملٍ ذاتيّ واحدٍ لعموم السّاحة العربيّة

يتأسّسُ بحركته على البنية القوميّة كهويّة مُنْجَزة تاريخيّاً وينطلق باتّجاه إنجاز الهويّة الوطنيّة العربيّة كمشروع سيروري للدولة الوطنيّة العربيّة.

ولا يمكن أن يكتمل الحلزون البنيوي لتلك السيرورة إلاّ عبر أربعة أسس محوريّة:

١ ـ **الأصالة**، بامتداد مقوّمات بنائها التّاريخيّة في العمق الزّمني الاجتماعي، بما يعنيه ذلك من تأسيس مُميِّز معرفي في الذّاكرة الاجتماعيّة والمخيال الجمعي واللّغة العربيّة والسيكيولوجيا الاجتماعيّة، والبنائيّة الميثولوجيّة والتيولوجيّة من خلال الكشف المعرفي والقراءة التاريخيّة بما تعنيه من امتلاك تاريخيٍّ للذّات. وذلك يعني بالضّرورة كشف البُنى والتمثّلات الإيديوسياسيّة التي تشبّثت في بنائنا المعرفي كعنصر معرفي. وتلك القراءة النقديّة هي وحدها القادرة على كشف الغِنى الحضاري والأداء التّاريخي المتميِّز لمنظومتنا المعرفيّة العربيّة في وحدة حضاريّة متميّزة ذات تنوّع متفرِّدٍ في إطار وحدتها التي تمتدّ جذورها لأكثر من خمسة آلاف عام في عمق التّاريخ. وذلك يعني الكشف عن الأسس المتينة التي ستستند إليها العناصر المعرفيّة التالية التي لا يمكن لمنظومة أمّةٍ ما من امتلاكها بدون وجود نقاط التأسيس. ونظراً لغنى منظومتنا على كافّة المستويات فهي الأقدر على الامتلاك التالي لعناصر الحداثة التالية؛ وكلّ ما نحتاجه لذلك تنشيط فعاليات الفكر، وإعادة العقل إلى توازنه، وقراءة البنية التّأريخيّة ضمن تاريخيّتها. وهنا يجدر بنا التأكيد على أنّ المواصفات البنائيّة للمنظومة المعرفيّة العربيّة، وبعد إزالة التثبيط والتغييب عنها، قادرة على خلق زمنها الاجتماعي المكثّف، الذي تستطيع من خلاله تجاوز الفارق الزمني الواسع الذي يفصلها عن الأمم المتقدّمة تقنيّاً، بفترةٍ قصيرة من خلال مشروعها القادم.

٢ ـ **الحداثة**، ولا أقصد بها العصرنة بفهمها الطفيلي السّائد، بل بفهمها الجدلي التطوّري بمعنى التفاعل مع المنجز التالي من قبل منظومتنا المعرفيّة، بحيث تستطيع ـ تأسيساً على نقاط التأصيل التي تحدّثنا عنها ـ استيعاب وصقل العناصر المادّيّة والرّوحيّة القابلة للامتلاك. وهذا لا يتمّ إن لم نجد نقاط الارتكاز الأساسيّة في البنية المعرفيّة، بحيث ترتبط بنى الحداثة الموجبة بارتكازات التأصيل وعناصر تأسيسها. ومن المعروف تاريخيّاً أنّ البنية المعرفيّة العربيّة لم تكن منغلقة على نفسها في يوم من الأيّام. وهي وإن كانت في معظم تاريخها تؤثّر في البنى المعرفيّة المحيطة ابتداءً من مراحل ما قبل التاريخ وحتّى مرحلة ما بعد التدوين، إلاّ أنّها لم تقف صمّاء صامتة بعلاقتها مع تلك البنى، فتأثّرت واستطاعت أن تمتلك وتعالج العناصر المعرفيّة الأخرى، امتلاكاً تاريخيّاً يقوم على النقد والتأصيل والتحديث.

٣ ـ **التكنولوجيا والمعرفة التكنولوجيّة**. وتقف الأخيرة في مقدّمة التحوّل الحداثي والتنموي، خصوصاً إذا أدركنا بأنّ التكنولوجيا قد تحوّلت في المرحلة الحاليّة من منظومة العولمة الإمبرياليّة إلى فائض سلعة نتيجة فوضى الإنتاج الإمبريالي وسيطرة المعلوماتيّة وإعادة ترتيب مواقع قوّة العمل في قانون الإنتاج وفضل القيمة. وأصبحت السّلعة التقنيّة الغازي الأهمّ، مع احتكار المراكز الإمبرياليّة لعناصر المعرفة التكنولوجيّة... ولهذا عجزت المشاريع التنمويّة القطريّة حتّى ولو حسُنت نيّات القائمين عليها تاريخيّاً، لأنّ امتلاك المعرفة التكنولوجيّة التالية هو أحد عناصر التأسيس الأوّليّة في استقلاليّة بنية الدولة الوطنيّة عن منظومة العولمة.

٤ ـ **الديمقراطيّة** بأشكالها ومفاهيمها التنمويّة المتعدّدة، التي تضمن حرِّيّة الحركة للقاع الشعبي المنتج، واحتمال كلّ الآراء في سيرورة المشروع النهضوي العربي، ومشاركة الأيدي المنتجة في إدارة العمليّة التنمويّة، مع إعطاء صياغة مفتوحة نقديّة لعوامل الانطلاق باتّجاه تحقيق العامل الذّاتي الواحد للمشروع النهضوي، بعيداً عن النقل الميكانيكي السلفي لأشكال الديمقراطيّة بنماذجها اللّيبراليّة البرجوازيّة أو العمّاليّة التحريفيّة. وهذا مرتبط أصلاً بالقراءة النقديّة التشخيصيّة الدّقيقة للواقع العربي: بخصائص بنيّته الطبقيّة وموقعه العولمي، وتشكُّل طبقة عمّاليّة مشوّهة لأسباب عديدة، وتوزّع الفلاّحين بين الملكيّة العقاريّة والعمّال الزراعيين، والامتداد الواسع للشرائح البينيّة الاستهلاكيّة.

كلّ ذلك يحدّد حوامل اجتماعيّة معيّنة في التأسيس الديمقراطي تستند على القاع المنتج البعيد عن الهرميّة الطفيليّة والقادر على الصّراع التناحري مع المشروع الصهيوني كناتج بنيوي طبيعي لمنظومة العولمة. من هنا كان التأسيس الديمقراطي ملزماً باستناده على القوى النقيضة للمشروع الصهيوني، والقابلة لإنجاز مشروع فكّ الارتباط مع المركزيّة الإمبرياليّة، بحيث يبدو إنجاز جوانب المشروع النهضوي العربي الثلاثة (مشروع الدولة الوطنيّة العربيّة الواحدة، وقيادة الصراع التناحريّ مع العدوّ الصهيوني، وفكّ الارتباط مع مركزيّة العولمة وحلقاتها) مشروعاً واحداً بتأسيس ونصاعد واحد يستند على البنية الجماهيريّة المنتجة، التي تكمن مصلحتها الحقيقيّة في إعطاء ذلك المشروع أفقاً اشتراكيّاً. فالحال أنّ إنجاز هذا المشروع لا يتمّ عبر ردود الأفعال البربريّة، أو القطريّة ـ الإقليميّة، بل عبر التراكم النقدي البنّاء لقوى الديمقراطيّة العربيّة المؤسَّسة على عامل ذاتي واحد لعموم السّاحة العربيّة قادر على إنجاز الردّ الديمقراطي الشعبي بسويّاته المتعدّدة...

حينها سنقلع عن كتابة بيان الهزيمة.

وسنستيقظ من غيبوبة التبعيّة.

سوريا، حمص